

Distr.: General
15 July 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن ١٣١٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠، الذي طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام بموجبه التفاوض على اتفاق مع حكومة سيراليون لإنشاء محكمة خاصة مستقلة لمحاكمة الأشخاص الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب، وانتهاكات جسيمة أخرى للقانون الإنساني الدولي، وكذلك عن الجرائم الخاضعة لقانون سيراليون والمرتبكة داخل أراضي سيراليون.

وعملًا بالقرار ١٣١٥ (٢٠٠٠)، أبرمت الأمم المتحدة وحكومة سيراليون اتفاقاً لإنشاء محكمة خاصة لسيراليون في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وأجرت المحكمة الخاصة منذ ذلك الحين محاكمة ثمانية أشخاص وأصدرت إدانات بحقهم. وما زال متهم واحد من جانب المحكمة الخاصة مطلق السراح؛ وتُجري المحكمة الخاصة حالياً محاكمتها المتبقية الوحيدة ضد السيد تشارلز تايلور، رئيس ليبيريا الأسبق. وتشير أحدث التقديرات إلى أن المحاكمة قد تنتهي في شهر حزيران/يونيه ٢٠١١ على وجه التقريب، وفي حالة الاستئناف، في شهر شباط/فبراير ٢٠١٢ على وجه التقريب. ووفقاً للمادة ٢٣ من الاتفاق، تنقضي فترة الاتفاق عند إتمام الأنشطة القضائية للمحكمة الخاصة.

ويجب مواصلة تنفيذ بعض المهام الأساسية على أثر إغلاق المحكمة الخاصة. وهذه المهام هي: إجراء محاكمة الممارب من العدالة أو إحالة قضيته إلى محكمة وطنية؛ إعداد وحفظ وإدارة المحفوظات؛ توفير الحماية والدعم للشهود والضحايا؛ الاستجابة لطلبات الحصول على أدلة من جانب هيئات الادعاء الوطنية؛ الإشراف على إنفاذ العقوبات الصادرة بحق المدانين؛ إعادة النظر في حالات الإدانة والبراءة؛ تناول حالات انتهاك حرمة المحكمة؛ توفير محامي



الدفاع والمساعدة القانونية؛ الاستجابة للطلبات المقدمة من السلطات الوطنية فيما يخص مطالبات التعويض؛ منع المحاكمة مرتين على نفس الجرم.

ولا يمكن تسليم هذه المهام إلى المؤسسات الوطنية لاعتبارات قانونية وعملية مختلفة. وعوضاً عن ذلك، لا بد من أن تنفذها آلية دولية صغيرة لتصريف الأعمال، تكون فعالة من حيث التكلفة ويشارك في إنشائها كل من الأمم المتحدة وحكومة سيراليون. ومن المتوقع أن تموّل آلية تصريف الأعمال، على غرار المحكمة الخاصة، بواسطة تبرعات الدول الأعضاء.

ولهذا الغرض، أعتمد السعي إلى التفاوض وإبرام اتفاق مع حكومة سيراليون لإنشاء آلية لتصريف الأعمال للمحكمة الخاصة لسيراليون، ونظام أساسي للآلية هذه.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتأكيد أن مجلس الأمن مستعد للموافقة على طريقة العمل هذه. وعند تلقي هذا التأكيد، سأشرع على الفور في مباشرة المفاوضات مع حكومة سيراليون بهدف إتمام المفاوضات والتوقيع على الاتفاق، على سبيل الأولوية، ويفضّل إتمام ذلك بحلول نهاية شهر تموز/يوليه ٢٠١٠.

(التوقيع) بان كي - مون